

الحقيقة في الوقت الذي كان فيه شارون ينفذ أن يكون على علم بدخول تلك القوات إلى المخيمين، زاعماً أنها ربما دخلت من الجهة الشرقية حيث لم يكن وجود للجيش الإسرائيلي. وكشف شيف أيضاً أن الموافقة على دخول تلك القوات أعطيت، على الرغم من توصيات كبار ضباط الجيش الإسرائيلي الذين كانوا يخشون من تطورات سلبية. وقد بلغت هذه الموافقة الإسرائيلية عن طريق ضباط ارتباط في الجيش. وأضاف المراسل أيضاً أن المجزرة بدأت في المخيمين يوم الخميس ليلاً، حيث زاحت الأخبار الأولى عنها تصل إلى علم الضباط الإسرائيليين في المنطقة يوم الجمعة صباحاً، إلا أن هذه الأخبار لم تبلغ إلى الحكومة أو إلى بعض كبار قادة الأركان العامة، الذين كان يجب أن يطلعوا على الأمر (هارتس، ١٩٨٢/٩/٢١).

كذلك كشف مراسل عسكري آخر، هو يفتوب ايرن (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢١)، أن الجيش الإسرائيلي لديه أسماء قادة القوات اليمينية الذين كانوا في المخيمين، إلا أنه لا يرغب في نشرها حالياً، تجنباً للخلاف مع الأوساط المسيحية في لبنان. وأضاف ايرن أيضاً أنه جرى التنسيق بين الجيش الإسرائيلي وبين تلك القوات قبل دخولها المخيمين، حيث زودت بصور جوية للمنطقة، وهددت أهداف عملياتها فيها. وختتم المراسل تقريره بالقول أن ثمة أسئلة عديدة مطروحة حول دور القيادة الإسرائيلية وختم مسؤوليتها تجاه ما حدث. وأهم تلك الأسئلة: لماذا سمح للكثائب بدخول المخيمات؟ ولماذا مرّ الكثير من الوقت منذ وصول الأخبار الأولى عن المجزرة، وحتى توصل الجيش الإسرائيلي إلى يقين من صحة وقوعها؟ ثم لماذا لم تتصرف القوات الإسرائيلية فوراً بعدما رفقت الميليشيات الانصياع لأوامرها بالخرج من المخيمين؟ وأخيراً، إذا حدث حقاً تأخير في إبلاغ المعلومات إلى أوساط عليا في الجيش والحكومة، فما هو سببه؟ (المصدر نفسه).

وفي ظل هذه المعطيات، يادر العديد من الأوساط الشعبية والحزبية والشخصيات والمؤسسات العلمية في إسرائيل، إلى المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للبحث في أحداث المجزرة. ومن أبرز تلك الهيئات، الحركة الكبيرة تسمية الموحدة، علماء معهد وايزمان للبحوث،

اتحاد الكتاب الإسرائيليين، قدامى الديبلوماسيين، محاضرون في مختلف الجامعات والمعاليات عامة (دافار، ١٩٨٢/٩/٢٤). وذلك بالإضافة إلى الأوساط السياسية المعارضة، التي ضغطت عن طريق التظاهرات وعمليات الاحتجاج المختلفة لدفع الحكومة إلى تأليف مثل هذه اللجنة. وربما يشير استقصاء الرأي العام الذي أجراه معهد غالوف، بعد اسبوع من وقوع المجزرة، إلى مدى شعور الإسرائيليين بالذنب تجاه ما حدث، حيث أعلن ٦٠٪ من الذين سُئلوا، أن الحكومة يجب أن تتحمل وبطريقة مائة المسؤولية تجاه المجزرة (هارتس، ١٩٨٢/٩/٢٤).

إلا أن رد فعل الحكومة الإسرائيلية على اتهامها بالمسؤولية تجاه ما حدث، اتسم بالرخص والانكار الكاملين. فلور انتهاء عطلة عيد رأس السنة العبرية، التي ارتكبت خلالها المجزرة، عقدت الحكومة مساء يوم الأحد، ١٩٨٢/٩/١٩، جلسة خاصة للبحث في أحداث المجزرة. أصدرت في نهايتها بياناً هذا أهم ما ورد فيه: في رأس السنة [العبرية] حيكمت فزيرة دسوية ضد دولة اليهود وحكومتها، وضد جيش الدفاع الإسرائيلي. فمن مكان كان بعيداً عن مواقع الجيش الإسرائيلي، دخلت وحدة لبنانية إلى مخيم للأجئين، اختبأ فيه مخربون، وذلك من أجل اعتقالهم. وقامت هذه الوحدة بمهاجمة السكان المدنيين، مسببة خسائر كثيرة بينهم... وقد قام الجيش الإسرائيلي، حالاً، بعد اطلاعه على ما حدث في مخيم شاتيتلا، بوضع حد لقتل المدنيين الأبرياء، وفرض على الوحدة اللبنانية الانسحاب منه... أن جميع التهم المعلقة، حول وجوب تحمل الجيش الإسرائيلي مسؤولية ما تجاه المناهضة الإنسانية في مخيم شاتيتلا، لا أساس لها من الصحة، والحكومة ترفضها بازدياد (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢١). إلا إنه بعد صدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الإسرائيلية من جانب الأوساط الحزبية المعارضة، وحتى من صفوف الائتلاف، ومن أوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية. وكانت أبرز الدعوات التي وُجّهت في هذا الشأن، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحاق نافون، الذي استدعى رئيس الحكومة بيغن، بصورة عاجلة